

هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 24/47/11

October 2024

البند 4-9 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة السابعة والأربعون

عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية

ونظم إصدار الشهادات

- 1- إن الهيئة مدعوة إلى اعتماد مسودة الخطوط التوجيهية المقدمة لاعتمادها عند الخطوة 5 كما هو مدرج في الجزء الأول من هذه الوثيقة. وفي حالة اعتمادها، سيتم نقل مسودة الخطوط التوجيهية إلى الخطوة 6 للمزيد من التعليقات والدراسة من قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.
- 2- تتضمن الوثيقة CX/CAC 24/47/11 Add.1 التعليقات التي وردت بشأن النص المقدم من الدورة السابعة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات للاعتماد.
- 3- كما أن الهيئة مدعوة إلى الموافقة على اقتراحات العمل الجديدة التي قدمتها الدورة السابعة والعشرون للجنة كما هو مدرج في الجزء 2 من هذه الوثيقة والمجمعة في الملحق الأول والملحق الثاني والملحق الثالث والملحق الرابع. وإن الهيئة مدعوة إلى النظر في هذه الاقتراحات في ضوء خططها الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 ومعايير تحديد أولويات العمل ومعايير إنشاء الأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي.
- 4- وسيتم إجراء الاستعراض التقييمي لهذه النصوص من قبل الدورة السابعة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

الجزء الأول - المواصفات والنصوص ذات الصلة المقدمة لاعتمادها عند الخطوة الخامسة

رقم العمل	المرجع	المواصفات والنصوص ذات الصلة
N06-2021	الوثيقة REP24/FICS، الفقرة 61، المرفق الثاني	مسودة الخطوط التوجيهية بشأن منع الغش في الأغذية ومكافحته

المواصفات ومراجعتها أو تحديثها لعمل اقتراحات - الثاني الجزء

النص	المرجع ووثيقة المشروع
عمل جديد بشأن وضع إرشادات بشأن آلية الاستئناف في سياق رفض الأغذية المستوردة	<ul style="list-style-type: none"> • الوثيقة REP24/FICS، الفقرة 86، المرفق الثالث • الملحق الأول من هذه الوثيقة
عمل جديد بشأن وضع إرشادات بشأن توحيد معايير تمثيل المتطلبات الصحية	<ul style="list-style-type: none"> • الوثيقة REP24/FICS، الفقرة 91، المرفق الرابع • الملحق الثاني من هذه الوثيقة
عمل جديد بشأن مراجعة الخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)	<ul style="list-style-type: none"> • الوثيقة REP24/FICS، الفقرة 100، المرفق الخامس • الملحق الثالث من هذه الوثيقة
عمل جديد بشأن وضع مبادئ لرقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية	<ul style="list-style-type: none"> • الوثيقة REP24/FICS، الفقرة 103، المرفق السادس • الملحق الرابع من هذه الوثيقة

الملحق الأول

وثيقة مشروع

اقترح عمل جديد بشأن وضع إرشادات بشأن آلية الاستئناف في سياق رفض الأغذية المستوردة

1- الغرض من الإرشادات المقترحة ونطاقها

يتمثل الغرض من هذا العمل في تقديم التوجيه للسلطات المختصة في البلدان المستوردة والمصدرة والصناعة بشأن إجراءات وآلية الاستئناف في حالة رفض الأغذية المستوردة من أجل ضمان سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وسوف يكون هذا العمل بمثابة تعديل و/أو ملحق للخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003) (وتعديل محتمل للخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول حول رفض الأغذية المستوردة (CXG 25-1997)).

ويتمثل نطاق هذه الإرشادات في تطوير الإجراءات التي يمكن اتباعها في حالة رفض شحنة غذائية من قبل الدولة المستوردة ورغبة المستورد أو المصدر أو الدولة المصدرة في تقديم استئناف ضد قرار الرفض. ويشمل ذلك الاعتبارات المتعلقة بالموعد المناسب لتقديم الاستئناف، وإبلاغ قرار الرفض، وتقديم الاستئناف إلى الدولة المستوردة، والنظر في الاستئناف من قبل الدولة المستوردة وإبلاغ القرار بشأن الاستئناف. ويشمل ذلك أيضاً فرصة مراجعة القرارات الرسمية بشأن الشحنات، وفقاً للخطوط التوجيهية CXG 47-2003.

2- الملاءمة والتوقيت

يتمثل الهدف الرئيسي لسلطات الرقابة على الأغذية في حماية الصحة العامة ومنع الخسائر الاقتصادية واضطراب التجارة، وبالتالي ضمان سلسلة إمدادات غذائية عالمية موثوقة. ويعد رفض الشحنات عبر الحدود إحدى القضايا الحرجة التي يواجهها المصدرون، وفي بعض الأحيان قد يعود الرفض إلى أسباب أخرى غير سلامة الأغذية. وقد يندرج أيضاً إتلاف الأغذية الآمنة والمغذية المخصصة للاستهلاك البشري أو التخلص منها أو الاستخدام البديل لها (غير غذائي)، بسبب رفض الشحنة، ضمن فئة الفاقد من الأغذية. ورغم أن كل حالة على حدة قد تمثل تكلفة اقتصادية ضخمة وهدراً غذائياً للمصدرين المعنيين، فإن المشكلة الرئيسية المرتبطة برفض الشحنات عبر الحدود لا تزال تتمثل في فقدان الثقة بشكل عام من جانب المشتري بشأن سلامة وجودة المنتجات التي تقدمها الدولة المصدرة. ولا بد من اتخاذ أي قرار نهائي بشأن رفض شحنة الأغذية من جانب الدولة المستوردة بطريقة شفافة من خلال توفير الفرصة الكافية لأصحاب المصلحة المعنيين.

وتنص الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003) بموجب الفقرة 29 على ضرورة وجود آلية للاستئناف و/أو فرصة لمراجعة القرارات الرسمية بشأن الشحنات. ويوفر نص الدستور الغذائي الحالي (CXG 25-1997) إرشادات عامة بشأن تبادل المعلومات بين الدول أثناء رفض الأغذية المستوردة، ومع ذلك، لا تتوفر إرشادات محددة بشأن آلية الاستئناف أثناء الرفض. كما أن إمكانية الحد من الفاقد من الأغذية مع توفر مثل هذه الإرشادات توفر القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك هدف القضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، الذي يدعو إلى القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة. ولذلك، فإن العمل المقترح، بشأن الإرشادات بشأن آلية الاستئناف في سياق رفض الأغذية المستوردة، هو مسعى في الوقت المناسب.

3- الجوانب الرئيسية التي ستتم تغطيتها

سيضمن العمل وضع إرشادات بشأن آلية الاستئناف في سياق رفض شحنة غذائية من قبل الدولة المستوردة بهدف توفير الفرصة لأصحاب المصلحة المعنيين لعرض قضيتهم واتخاذ القرارات بطريقة شفافة دون أي مساومة على سلامة الأغذية والتجارة العادلة. وقد تتضمن الإرشادات العناصر التالية: الديباجة، والغرض، والتعريف، والمبادئ، وخطوات العملية. وسيتم فحص ومراجعة النص الحالي للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات لتجنب التكرار.

4- تقييم المعايير لتحديد المعيار العام لأولويات العمل

سيسهل العمل المقترح تجارة الأغذية الآمنة مع ضمان اتخاذ قرار رفض شحنة الأغذية بطريقة شفافة من خلال توفير الفرصة المناسبة للأطراف ذات الصلة لتعزيز التجارة العادلة.

المعايير المطبقة على المواضيع العامة

(أ) تنويع التشريعات الوطنية والعوائق الواضحة الناتجة أو المحتملة أمام التجارة الدولية

تتضمن تشريعات بعض الدول أحكامًا تتيح إمكانية الاستئناف ضد قرار رفض شحنة الأغذية المستوردة. ومن شأن تطوير إرشادات الدستور الغذائي في هذا المجال أن يساعد في تحقيق التناغم على المستوى العالمي.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

يرجى الرجوع إلى نطاق العمل أعلاه.

(ج) العمل المضطلع به بالفعل من قبل منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو الذي اقترحتة الهيئة (الهيئات) الحكومية الدولية ذات الصلة

لا ينطبق

(د) مدى قابلية موضوع العمل المقترح للتوحيد القياسي

من شأن التوجيهات الخاصة بآلية الاستئناف أن تحقق الشفافية والتوحيد في عملية اتخاذ القرار بشأن رفض شحنة الأغذية.

(هـ) النظر في حجم المشكلة أو القضية على المستوى العالمي

يشكل رفض شحنة الأغذية عبئًا اجتماعيًا واقتصاديًا كبيرًا، وخاصة في البلدان النامية، وأي قرار رفض خاطئ قد يؤدي إلى فقدان الأغذية.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يرتبط العمل المقترح ارتباطًا مباشرًا بغرض هيئة الدستور الغذائي، وفقًا لنظامها الأساسي، لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وعلاوة على ذلك، يتعلق العمل بالهدف الاستراتيجي الأول للخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2020-2025 "معالجة القضايا الحالية والناشئة والدرجة في الوقت المناسب"، وهو متوافق مع الهدف 1-1 "تحديد الاحتياجات والقضايا الناشئة". وإن هذه الإرشادات ذات صلة باحتياجات الأعضاء وستحسن قدرة الدستور الغذائي على وضع

مواصفات ذات صلة باحتياجات أعضائها. كما أنها تتوافق مع الهدف 4-2 "زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع أعضاء الدستور الغذائي" من خلال المشاركة في عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات ومجموعات العمل ذات الصلة.

6- معلومات حول العلاقة بين العمل المقترح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى

استنادًا إلى مراجعة نص الدستور الغذائي الحالي، يُلاحظ أن الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول حول رفض الأغذية المستوردة (CXG 25-1997 المُنقحة في عام 2016) تحتوي على إرشادات بشأن تبادل المعلومات الأساسية بين البلدان بشأن رفض الأغذية المستوردة عندما يكون سبب الرفض مرتبطًا بسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وهي تحدد تنسيقًا قياسيًّا لمثل هذا التبادل للمعلومات. وستحدد الإرشادات المقترحة إجراءات الاستئناف من قبل الأطراف المعنية والنظر فيها من قبل الدولة المستوردة، بمجرد قيام الدولة المستوردة بتبادل المعلومات بشأن رفض الأغذية المستوردة مع الأطراف المعنية وفقًا للخطوط التوجيهية CXG 25-1997. ولذلك، ستوضح الإرشادات المقترحة آلية الاستئناف كما هو محدد في الخطوط التوجيهية CXG 47-2003.

7- تحديد أي متطلبات لمشورة علمية متخصصة ومدى توفرها

غير مطلوب.

8- تحديد أي حاجة إلى مدخلات فنية للمواصفة من قبل هيئات خارجية للتمكن من التخطيط لذلك

غير مطلوب في هذه المرحلة.

9- إتمام العمل الجديد والشروط الأخرى

من المتوقع، بعد الحصول على موافقة الدورة السابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2024، أن يتم الانتهاء من العمل الجديد خلال دورتين أو ثلاث دورات من دورات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.

الملحق الثاني

وثيقة مشروع

اقترح عمل جديد بشأن وضع إرشادات بشأن توحيد معايير تمثيل المتطلبات الصحية

1- الغرض من الموصفة المقترحة

يتمثل الغرض من هذا العمل في تطوير وثيقة إرشادية توفر معلومات حول كيفية قيام البلدان بتبسيط وتوحيد تمثيل المتطلبات الصحية في الشهادات أو البيانات المدرجة في الشهادات الرسمية، استنادًا إلى أساليب تبويب المعارف. ومن شأن توحيد الصيغة والدلالات المتجانسة أن يحول التفاوض على شهادة جديدة وتحديث شهادة موجودة إلى نشاط موضوعي للغاية. كما أنه سيسهل تنفيذ الشهادات الإلكترونية، لأنه يمكن تنفيذ عمليات التحقق الرقمية وأتمتها في العمليات واللغة الدقيقة مهمة جدًا لتجنب الالتباس بشأن ما يُقصد تحقيقه. ولن تكون الإرشادات إلزامية وليست خاصة بالوثائق الإلكترونية.

ومن المقترح الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- تقييم نتائج المشروع التجريبي وتنقيحها: التحقق من صحة الأسس والنتائج النظرية والمنهجية.
- جمع المعلومات: تحديد أي مستندات وإرشادات ولوائح موجودة وذات صلة تتعلق بتمثيل المتطلبات الصحية في الشهادات أو البيانات في الشهادات الرسمية، بما في ذلك أي معايير أو أفضل الممارسات الموجودة، والإشارة إليها.
- استكشاف إمكانيات جديدة: فهم كيف يمكن لإرشادات الدستور الغذائي الحالية والمستقبلية أن تتضمن قسمًا بهيكل مماثل لتبويب المعارف لتمثيل المعرفة الإرشادية بتنسيق منظم.
- وضع الإرشادات:
 - استخدام الأمثلة من نتائج المشروع التجريبي لإظهار كيفية استخدام المنهجية وإظهار نتائج التبسيط والتوحيد القياسي.
 - تقديم توجيهات رئيسية حول كيفية تحليل وتبسيط شهادة/بيان موجود، وكيفية إنشاء شهادة/بيان جديد بسيط ودقيق وواضح عند الحاجة.
 - تقديم توجيهات رئيسية حول تبويب المعارف والتصنيفات لتنظيم تمثيل المتطلبات الصحية في الشهادات أو البيانات المدرجة في الشهادات الرسمية في نظام تصنيف هرمي بناءً على خصائصها، مثل نوع المتطلبات أو الخطر أو مستوى المخاطر التي تمثلها.
 - تقديم توجيهات رئيسية حول كيفية تنفيذ وصيانة التصنيف وتبويب المعارف في النظم أو العمليات أو الأدوات ذات الصلة.

2- الملاءمة والتوقيت

تواجه البلدان تحديات في تنفيذ نظم الشهادات الإلكترونية. وقد أشارت وثيقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "الشهادات الصحية الإلكترونية للتجارة في المنتجات الحيوانية (2023)" إلى أنه "في الوقت الحاضر، لا يوجد مخطط دولي "موحد" للشهادات الصحية لجميع البلدان يمكنه تسهيل تبادل الشهادات الصحية الإلكترونية ومعالجتها بشكل موحد".

وإن إنشاء ملف XML للشهادة الإلكترونية مضمن بالمعلومات المقدمة على الورق ليس بالأمر الصعب. ولكن التحدي الحقيقي يكمن في إنشاء عمليات رقمية وآلية تعمل على تحسين السلامة في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تقليل العمليات غير الضرورية على الحدود.

ويبدو أن التحول الرقمي مجرد مصطلح شائع في أيامنا هذه، لكن الحقيقة هي أنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عمليات وأدوات جديدة، مصممة بعقلية رقمية، باستخدام وإعادة استخدام البيانات العامة والخاصة حسب الاقتضاء وكما هو مطلوب في جميع أنحاء سلسلة التوريد.

ومن شأن التوحيد المقترح أن يدعم إرساء عقلية رقمية أكثر بين البلدان في ما يتعلق بالشهادات أو البيانات المدرجة في الشهادات الصحية، مما يجعل التحول إلى التصديق الإلكتروني أسهل وأسرع. ويمكن على الأقل التقليل من الافتقار إلى مخطط، الذي أبرزته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو حتى حله.

3- الجوانب الرئيسية التي سيتم تغطيتها

ويهدف العمل المقترح إلى تقديم التوجيه للدول في ما يتعلق بتبسيط الشهادات والبيانات وتوحيدها، عندما تكون مطلوبة في الشهادات الرسمية. كما سيستخدم العمل المقترح نتائج المشروع التجريبي لإظهار كيف يمكن أن يؤدي هذا التبسيط والتوحيد إلى تصنيف أوسع وأكثر تنظيمًا للبيانات/الشهادات التي يمكن أن تسهل اعتماد واستخدام الشهادات الإلكترونية بشكل أكبر.

وستشمل الإرشادات تعريفات وأساليب وأدوات وعمليات مصممة لتبسيط وتنسيق التمثيل بطريقة يمكن لغير الخبراء في تبويب المعارف والتقنيات ذات الصلة الوصول إليها. وسوف يتيح هذا النهج التبنّي السهل لأولئك الجدد على هذه المفاهيم. كما سيوجه البلدان خلال انتقال سلس من السيناريو الحالي (كما هو) إلى السيناريو المرغوب (المقبل)، وإزالة الغموض وإقامة علاقات واضحة بين نص اللغة الطبيعية للاشتراط وترجمته.

وعلاوة على ذلك، سوف توضح الإرشادات استخدام السمات لتمثيل متغيرات متطلب ما قد يختلف بناءً على الموقع أو الإجراء أو أي اختلاف آخر، مثل قيمة ثابتة أو نطاق درجة الحرارة.

4- التقييم وفقاً لمعايير تحديد أولويات العمل

يتوافق الاقتراح مع المعايير التالية:

المعيار العام: حماية المستهلك من وجهة نظر الصحة وسلامة الأغذية وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية مع مراعاة الاحتياجات المحددة للدول النامية.

سيسمح العمل الجديد المقترح باتباع نهج أكثر تنظيمًا ومنهجية في ما يتعلق بالمتطلبات الصحية، يمكن تطبيقه بدءًا من الإنتاج وحتى إصدار الشهادات للمنتجات النباتية والحيوانية. وسيعمل هذا الهيكل الشامل على تعزيز الضوابط التي تسمح بإجراء فحوصات آلية بواسطة نظم مستقلة. وتؤدي العمليات الأفضل إلى نتائج أفضل، وفي هذه الحالة، تقديم منتج أكثر أمانًا للاستهلاك.

المعايير المطبقة على المواضيع العامة

(أ) تنويع التشريعات الوطنية والعوائق الواضحة الناتجة أو المحتملة أمام التجارة الدولية

من شأن تطوير المعيار المقترح أن يساعد في تحقيق التناغم على المستوى العالمي، وتسهيل الاتفاق على المتطلبات، وكذلك مراقبة امتثالها من قبل السلطة الوطنية.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

يرجى الرجوع إلى نطاق العمل أعلاه.

(ج) العمل المضطلع به بالفعل من قبل منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو الذي اقترحتة الهيئة (الهيئات) الحكومية الدولية ذات الصلة

تم تنفيذ أعمال مماثلة في مجالات أخرى، مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الصحة العالمية، كما هو موضح في المقدمة أعلاه.

(د) مدى قابلية موضوع العمل المقترح للتوحيد القياسي

سيتم اقتراح مخرجات مجموعة العمل كمواصفة جديدة.

(هـ) النظر في حجم المشكلة أو القضية على المستوى العالمي

قد تؤدي إدارة الملفات من نماذج الشهادات إلى أخطاء وعمليات وضوابط غير فعّالة. وتواجه البلدان صعوبات في تنفيذ نظم الشهادات الإلكترونية، ويرجع ذلك في الأساس إلى دمج الشهادات الإلكترونية في العمليات القائمة. وسيتيح التوحيد القياسي إمكانية تصميم وتنفيذ عمليات جديدة على أساس جمع البيانات وإعادة استخدامها، والتوافق بين القطاعين العام والخاص، واستراتيجيات التتبع والتعقب.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يرتبط اقتراح المشروع الموضح أعلاه بالخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2020-2025 بعدة طرق:

- 1- وضع مواصفات غذائية دولية تعالج القضايا الحالية والناشئة لسلامة الأغذية وجودتها: يهدف الاقتراح إلى توحيد تمثيل المتطلبات الصحية في الشهادات أو البيانات المدرجة في الشهادات الرسمية، وتطوير مواصفة عالمية للمتطلبات الصحية يمكن معالجتها رقمياً، مما من شأنه أن يساهم في مواصفات سلامة الأغذية الدولية وتسهيل التجارة.
- 2- ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر عند تطوير مواصفات الدستور الغذائي: من خلال إنشاء مجموعة موحدة من المتطلبات الصحية يمكن معالجتها رقمياً، من شأن الاقتراح أن يسمح بتحسين تحليل المخاطر واتخاذ القرارات القائمة على البيانات.
- 3- تسهيل المشاركة الفعالة لجميع أعضاء الدستور الغذائي، وخاصة البلدان النامية، في عملية وضع المعايير: من شأن توحيد المعايير المقترح للمتطلبات الصحية أن يبسط العملية لجميع البلدان، مما يجعل من الأسهل على البلدان النامية المشاركة في المفاوضات التجارية والامتثال لمواصفات سلامة الأغذية الدولية.
- 4- تنفيذ نظم وممارسات إدارة العمل الفعالة والكفؤة: يركز الاقتراح على إنشاء مواصفة متناغمة ودلالية للمتطلبات الصحية، مما يؤدي إلى نظم وممارسات إدارة العمل أكثر كفاءة في سياق الشهادات الصحية وتنفيذ الشهادات الإلكترونية.
- 5- تعزيز التواصل وتشجيع استخدام وفهم مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة: من خلال توحيد المتطلبات الصحية، من شأن الاقتراح أن يسهل على البلدان التواصل بشأن مواصفات الدستور الغذائي في اتفاقياتها التجارية وعمليات التصديق، وفهمها وتنفيذها.

6- معلومات حول العلاقة بين العمل المقترح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى

سيساعد إنشاء المواصفة المقترحة في معالجة الأهداف التي تطرحها الوثائق أدناه.

1- الخطوط التوجيهية لتصميم الشهادات الرسمية العامة وإنتاجها وإصدارها واستخدامها (CXG 38-2001)

2- مبادئ اقتفاء الأثر/تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية (CXG 60-2006)

7- تحديد أي متطلبات لمشورة علمية متخصصة ومدى توفرها

يتطلب الأمر خبراء في التصنيف وتبويب المعارف لوضع الأساس الذي سيتم تنفيذ المشروع بناءً عليه. ويهدف المشروع إلى توحيد تمثيل المعرفة الموجودة دون إضافة أي معرفة جديدة ويتطلب فريقاً متعدد التخصصات. واعتماداً على الإنجازات، قد يتم طلب المشورة المتخصصة الإضافية من منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية، إذا لزم الأمر.

8- تحديد أي حاجة إلى مدخلات فنية للمواصفة من قبل هيئات خارجية للتمكن من التخطيط لذلك

ستكون هناك حاجة إلى المدخلات الفنية من المستشارين الخارجيين والخبراء في المجال لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد، بما في ذلك تاريخ البدء، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5،

والتاريخ المقترح للاعتماد من قبل الهيئة؛ وعادة، لا ينبغي أن يتجاوز الإطار الزمني لتطوير المواصفة خمس سنوات

بعد الحصول على موافقة هيئة الدستور الغذائي، من المتوقع أن يتم الانتهاء من العمل الجديد خلال دورتين أو ثلاث دورات من دورات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.

الملحق الثالث

وثيقة مشروع

اقتراح عمل جديد بشأن مراجعة الخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة
لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)

لوضع المبادئ والخطوط التوجيهية اللازمة لتوحيد استخدام قوائم المؤسسات ووضعها وتنفيذها

1- الغرض من المواصفة المقترحة ونطاقها

يتمثل الغرض من المواصفة ونطاقها في توجيه السلطات المختصة لنظام وطني للرقابة على الأغذية في المواقف التي يُعتبر فيها استخدام قوائم المؤسسات مبرراً بالمخاطر المتعلقة بتبادل المعلومات.

وينبغي أن تيسر الخطوط التوجيهية تبادل المعلومات بشكل منسق ومبسط وفي الوقت المناسب عندما تكون مثل هذه القوائم مبررة. وينبغي أن يضمن ذلك أن المعلومات مطلوبة مرة واحدة فقط وأن يقلل من متطلبات جمع البيانات المرهق، ويساهم في توفير الوقت والمال، وضمان توفر المعلومات المحدثة بسهولة للشركاء التجاريين، وبالتالي تسهيل التجارة في الأغذية الآمنة.

ومن المقترح أن يكون هذا العمل بمثابة ملحق للخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)، وقد يتطلب تعديلات طفيفة لاحقة. ويهدف هذا العمل إلى توحيد استخدام قوائم المنشآت (الدوافع) ووضعها (المحتوى والشكل) وتنفيذها (الآليات) بما في ذلك الرقمنة).

2- الملاءمة والتوقيت

تتم أغلب عمليات التجارة في الأغذية دون أن تشترط البلدان تبادل المعلومات بشأن نظامها الوطني الخاص للرقابة على الأغذية. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الطلب على المعلومات لكسب الثقة في تجارة الأغذية والمواد الغذائية. وتجمع السلطات المختصة هذه المعلومات باستخدام أدوات مختلفة، مثل عمليات التدقيق وفحص الواردات والاستبيانات والشهادات وقوائم المنتجات والمؤسسات.

وقد تكون متطلبات الإدراج واسعة النطاق، وغالبًا ما تتطلب موارد كبيرة، مما يستلزم زيادة التكاليف بالنسبة للسلطات المختصة ومشغلي الأعمال التجارية الغذائية في البلدان المصدرة. وتختلف المعلومات المطلوب تقديمها وعمليات الإرسال وفقًا للسلطات المختصة الطالبة وقد تتضمن متطلبات معلومات تتراوح من الإشراف التنظيمي إلى معلومات الإنتاج والمعالجة للمنتجات الفردية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبات في الحفاظ على خطوط إبلاغ سليمة بين الحكومات والحفاظ على تحديث القوائم. وقد تؤدي معلومات القوائم القديمة إلى مشاكل محتملة على الحدود، مما يؤدي مرة أخرى إلى حواجز غير ضرورية أمام التجارة. كما يؤدي التنسيق المختلف للقوائم (النماذج) إلى صعوبات مكثفة في العمل عند تقديم المعلومات. وإن الوضع الحالي يتطلب الكثير من العمالة لكل من البلدان المصدرة والمستوردة حيث تعمل العديد من بوابات القوائم بمعزل عن نظم البلدان المصدرة.

وقد يكون تحديث القوائم وإلغائها أمرًا صعبًا أيضًا، مما يؤدي إلى معلومات قديمة تؤدي إلى مشاكل محتملة على الحدود، مما يؤدي مرة أخرى إلى حواجز غير ضرورية أمام التجارة.

ولا ينبغي أن يؤدي تطوير مبادئ الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية في ما يتعلق بقوائم المؤسسات إلى زيادة المتطلبات الخاصة بهذه القوائم. بل على العكس، فالغرض من ذلك هو تيسير تبادل المعلومات بشكل منسق ومبسط وفي الوقت المناسب عندما

تكون هذه القوائم مبررة. ومن شأن ذلك أن يقلل من متطلبات جمع البيانات المرهق، ويساهم في توفير الوقت والمال، وضمان توفر المعلومات المحدثة بسهولة للشركاء التجاريين، وبالتالي تسهيل التجارة في الأغذية الآمنة.

وعلاوة على ذلك، يُعد حرص لجان الدستور الغذائي على مراجعة وثائقها لضمان بقائها ذات صلة وملائمة للغرض من الممارسات الجيدة. ونظرًا إلى عدد البلدان المستوردة التي نفذت متطلبات قوائم المؤسسات وعدد البلدان التي تفكر في التنفيذ منذ صدور الخطوط التوجيهية CXG 89-2016، والافتقار إلى التوجيه بشأن هذه القضية، فإن الاقتراح ذو أهمية كبيرة ويأتي في الوقت المناسب.

3- الجوانب الرئيسية التي ستتم تغطيتها

مع الأخذ في الاعتبار للتوجيهات الحالية (المراجعة عن بعد، الشهادات، المعادلة، وغيرها) والخطوط التوجيهية CXG 89-2016، ووضع المبادئ والخطوط التوجيهية لتوحيد استخدام قوائم المنشآت (الدوافع) ووضعها (المحتوى والشكل) وتنفيذها (الآليات بما في ذلك الرقمنة)، من أجل دعم تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة هادفة لتوفير الضمانات اللازمة للدول المستوردة لتأكيد إنتاج وتصدير الأغذية الآمنة من قبل المنشأة. ومن شأن ذلك أن يساهم في توفير الوقت والمال، وضمان توفر المعلومات المحدثة بسهولة للشركاء التجاريين، وبالتالي تسهيل التجارة.

4- التقييم وفقًا لمعايير تحديد أولويات العمل

المعيار العام: حماية المستهلك من وجهة نظر الصحة وسلامة الأغذية وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية مع مراعاة الاحتياجات المحددة للدول النامية.

سيُدمع العمل الجديد المقترح السلطات المختصة عند النظر في ما إذا كان من المبرر طلب قوائم المؤسسات للواردات. كما سيساهم في إنشاء نظم لتبادل المعلومات بشأن الأغذية الآمنة، وبالتالي تحسين حماية المستهلك. وعلاوة على ذلك، فإنه سيعزز الاتساق والتناغم بين قوائم المؤسسات، وبالتالي تسهيل الممارسة العادلة في تجارة الأغذية، وفي الوقت نفسه سيسمح بالمرونة الكافية للنظر في مستويات المخاطر المختلفة والحد من الطلبات على المعلومات الإضافية استجابة للفجوات أو المخاطر التي لم يتم معالجتها. كما سيوفر تحديث الخطوط التوجيهية العالمية مزيدًا من الوضوح واليقين للسلطات المختصة ومشغلي الأعمال التجارية الخاصة بالأغذية.

المعايير المطبقة على المواضيع العامة

(أ) تنوع التشريعات الوطنية والعوائق الواضحة الناتجة أو المحتملة أمام التجارة الدولية

قد يعيق عدم توحيد قوائم المؤسسات الممارسة العادلة في تجارة الأغذية. ويشكل هذا تحديًا كبيرًا بشكل خاص في المواقف التي يستغرق فيها تحديث القوائم وقتًا طويلاً.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

يرجى الرجوع إلى قسم النطاق أعلاه.

(ج) العمل المضطلع به بالفعل من قبل منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو الذي اقترحتة الهيئة (الهيئات) الحكومية الدولية ذات الصلة

لسنا على علم بأي عمل يتم إنجازه في هذا المجال.

(د) مدى قابلية موضوع العمل المقترح للتوحيد القياسي

يحتوي الدستور الغذائي حاليًا على نصوص تغطي التكافؤ وتبادل المعلومات ونظام الرقابة على الواردات والنظم الوطنية للرقابة على الأغذية، والتي تشير جميعها إلى قوائم المؤسسات. وسينظر العمل المقترح في مراجعة إحدى الوثائق الحالية لتوفير الإرشادات في مثل هذه القوائم.

(هـ) النظر في حجم المشكلة أو القضية على المستوى العالمي

تشير الزيادة في التجارة العالمية، وتعقيد سلاسل التوريد، ورقمنة المعلومات إلى جانب التقنيات لتسهيل سلامة هذه المعلومات وتقاسمها، إلى أنه من المناسب إعادة النظر في الخطوط التوجيهية الحالية، والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016).

وسيساعد توحيد متطلبات قوائم المؤسسات أيضًا البلدان على استخدام قوائم المؤسسات بطريقة أكثر انسيابية، مما يسمح بنقل المعلومات في الوقت المناسب، وضمان توافر المعلومات المحدثة بسهولة للشركاء التجاريين.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يرتبط العمل المقترح بشكل مباشر بأهداف لجنة الدستور الغذائي، وبالتحديد الهدف الأول من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025: "معالجة القضايا الحالية والناشئة والدرجة في الوقت المناسب"، وخاصة الهدف الاستراتيجي 1-2: "إعطاء الأولوية للاحتياجات والقضايا الناشئة". بالإضافة إلى ذلك، يرتبط العمل بالهدف الخامس: "تعزيز نظم وممارسات إدارة العمل التي تدعم تحقيق جميع أهداف الخطة الاستراتيجية بكفاءة وفعالية".

6- معلومات حول العلاقة بين العمل المقترح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى

يتعلق الاقتراح بوضع "مبادئ وإرشادات لقوائم المؤسسات" كملحق محتمل للوثيقة CXG 89-2016. ويوفر العمل الجديد المقترح رابطًا بين عناصر المعلومات التي سيتم تبادلها، كما هو موضح في العديد من نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات:

- الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CXG 26-1997)
- الخطوط التوجيهية لبلورة اتفاقات تكافؤ متعلقة بنظم الرقابة على الصادرات والواردات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة (CXG 34-1999)
- الخطوط التوجيهية لتصميم الشهادات الرسمية العامة وإنتاجها وإصدارها واستخدامها (CXG 38-2001)
- الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003)

7- تحديد أي متطلبات لمشورة علمية متخصصة ومدى توفرها

غير متوفرة.

8- تحديد أي حاجة إلى مدخلات فنية للمواصفة من قبل هيئات خارجية للتمكن من التخطيط لذلك

غير متوفرة.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد، بما في ذلك تاريخ البدء، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5، والتاريخ

المقترح للاعتماد من قبل الهيئة؛ وعادة، لا ينبغي أن يتجاوز الإطار الزمني لتطوير المواصفة خمس سنوات

من المقترح أن يمتد العمل على مدى ثلاث دورات من دورات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.

الملحق الرابع

وثيقة مشروع

اقترح عمل جديد بشأن وضع مبادئ لرقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية

1- الغرض من الموصفة المقترحة ونطاقها

يتمثل الغرض من هذا العمل في تطوير مبادئ رفيعة المستوى لتوجيه السلطات في النظر بالحلول الرقمية لتعزيز نظم الرقابة على الأغذية الحالية وتطبيقها. وسيكون النهج القائم على المبادئ خفيفاً ويوفر المرونة اللازمة للأعضاء الذين يبحثون عن حلول رقمية كجزء من برامج تحديثهم التنظيمي ويساعد في دعم وتشجيع التحول التدريجي بعيداً عن الممارسات اليدوية/المادية. وسيكون العمل واسع النطاق بقصد تطبيق المبادئ على أي جزء من النظام الوطني للرقابة على الأغذية قد يكون مناسباً ويستفيد من الرقمنة واستخدام الأدوات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية.

2- الملاءمة والتنوقيت

يعد التحديث التنظيمي والتحسين المستمر من سمات العديد من نظم الرقابة حيث تسعى السلطات المختصة إلى تحسين فعالية وكفاءة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية من أجل حماية صحة المستهلكين والأمن الغذائي وتسهيل ممارسات التجارة العادلة بشكل أفضل. وينظر الكثيرون إلى النهج الرقمي باعتباره أداة لتمكين اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والشفافية والأدلة القوية التي تسمح للسلطات باستهداف مواردها التنظيمية بشكل أفضل. وتشمل فوائد الرقمنة تحسين الإنتاجية والاستدامة والمرونة وإمكانية المراقبة في الوقت الفعلي والاستجابات السريعة للقضايا وخوطة نحو تحويل النظم الغذائية. والرقمنة قابلة للتطبيق على نطاق واسع على النظم الوطنية للرقابة على الأغذية أو أجزاء منها، ولذا فإن العمل على تطوير مبادئ رفيعة المستوى سيأتي في الوقت المناسب لدعم تطبيقها من قبل الأعضاء.

وقد حددت البلدان هذه الفوائد وهي الآن إما في مرحلة التحول الرقمي أو التطلع إلى التحول الرقمي لأجزاء من نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية. ومع الاعتراف بهذا الاتجاه والمهمة الهائلة التي تواجهها السلطات المختصة، فإن المبادئ رفيعة المستوى ستساعد في توجيه البلدان إلى تحسين واختيار نهج يناسب إعداداتها وقدراتها الوطنية، مستفيدة من الخبرات القائمة التي ستساعد في تعزيز التعاون للتغلب على التحديات المشتركة.

وهناك اهتمام قوي داخل اللجنة باتخاذ الخطوة الأولى والبدء بتطوير إرشادات تتعلق بالمجال الرقمي في شكل مبادئ رفيعة المستوى من شأنها دعم بعض النصوص الحالية للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات، أو تلك التي هي قيد التطوير، مع ملاحظة عدد القضايا المتعلقة بالمجال الرقمي التي تم تحديدها في قائمة القضايا الناشئة الأكثر حداثة (المرفق ألف من الوثيقة CX/FICS 24/27/9). ونظرًا لذلك، فقد حان الوقت أيضًا لإعطاء الأولوية لتطوير إطار عمل داخل اللجنة يربط وينظم هذا العمل عبر لجان الدستور الغذائي ويتوافق مع العمل الجاري في المنظمات الدولية الأخرى.

3- الجوانب الرئيسية التي سيتم تغطيتها

سيؤدي هذا العمل إلى وضع مبادئ رفيعة المستوى لتوجيه ودعم السلطات المختصة عند دراسة أو اعتماد الحلول الرقمية التي قد تساعد في تحويل وتحديث نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، أو أجزاء من هذه النظم. وسوف تلتقط المبادئ الاعتبارات العالمية الرئيسية للسلطات المختصة، مما يوفر إطارًا شاملاً. وسوف تعمل المبادئ كأساس للعمل المستقبلي والاقتراحات الخاصة بالإرشادات المحددة المتعلقة بالمجال الرقمي والتي ينبغي النظر فيها على أساس كل حالة على حدة عند تقديمها.

وسيتّم تصميم المبادئ بحيث تعترف بالمعايير والإرشادات الدولية القائمة المتعلقة بالمجال الرقمي والتي تحتوي على معلومات ذات صلة برقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، وتستفيد منها. وسوف يضمن هذا النهج أن يكون العمل المستقبلي الذي يقوم به الدستور الغذائي في الفضاء الرقمي متصلًا ومتماشياً ومتناسكًا مع العمل الجاري في المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى.

ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى أن تكون عمليات التحول الرقمي مدفوعة بالمستخدمين، فإن المبادئ ستستوعب أيضًا الإرشادات الرقمية رفيعة المستوى المتاحة الخاصة بالنظم الوطنية للرقابة على الأغذية وتأخذها في الاعتبار. ولم يتم تطوير مثل هذه المبادئ ضمن الدستور الغذائي أو غيره من المنتديات المتعددة الأطراف المتعلقة بسلامة الأغذية. وستكون الإرشادات مرنة بما يكفي لمختلف البلدان والنظم في مراحل مختلفة من عملية التطوير لمساعدة السلطات المختصة في عملية التحول الرقمي، على سبيل المثال توجيه السلطات للنظر في التكلفة/الفوائد.

وستتضمن المبادئ التعريفات ذات الصلة، بما في ذلك التعريفات الرقمية الحالية التي تم تطويرها في نصوص أخرى من نصوص الدستور الغذائي والمنظمات المتعددة الأطراف. وعلى نحو مماثل، ستشير المبادئ إلى استخدام معايير البيانات لتشجيع وتمكين القدرة على تبادل البيانات داخل النظم الوطنية للرقابة على الأغذية ومع الشركاء التجاريين.

وستكون المبادئ رفيعة المستوى وتوفر المرونة اللازمة للسلطات لتطبيقها على بيئاتها وقدراتها الوطنية. كما أنها لن تتضمن إرشادات محددة بشأن التكنولوجيات المتاحة القابلة للتطبيق على مكون أو جزء محدد من النظام الوطني للرقابة على الأغذية. وإذا كانت هناك حاجة إلى إرشادات محددة، فمن المرجح أن يتم التعامل معها أولاً كقضية ناشئة لعمل جديد محتمل باستخدام المبادئ رفيعة المستوى كأساس.

4- التقييم وفقاً لمعايير تحديد أولويات العمل

(أ) تنويع التشريعات الوطنية والعوائق الواضحة الناتجة أو المحتملة أمام التجارة الدولية

بشكل عام، يتم حالياً مراجعة التشريعات الوطنية و/أو تعديلها بهدف دراسة أفضل لكيفية تمكين الحكومات من تسهيل اعتماد الأدوات والتقنيات الرقمية في قطاعي الزراعة والأغذية.

ويحدث ذلك في الوقت الذي ينظر فيه صناع السياسات في الفرص والتكاليف والمخاطر المحتملة للتحول الرقمي، ومن المرجح أن يتسارع هذا الاتجاه. وقد تشجع الإرشادات الإضافية التي طورها الدستور الغذائي البلدان وتساعد في هذه العملية على دعم التحول بعيداً عن الممارسات اليدوية/المادية والورقية في تنظيم سلامة الأغذية. وقد تساعد أيضاً في تجنب العوائق التجارية الناشئة عن الفجوة الرقمية المتزايدة الاتساع، حيث يتم استبعاد البلدان الأقل تقدماً في تبني طرق التشغيل الرقمية، أو تلك التي لديها نظم رقمية مختلفة، أو تلك غير القادرة على المشاركة بشكل عادل في التجارة الدولية.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

إن تطوير إطار شامل للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات، مدعوماً بمبادئ رفيعة المستوى تلخص الاعتبارات الرئيسية للسلطات المختصة التي تفكر في رقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية أو تلك التي هي في طور رقميتها، سيكون أولوية. وسيجمع هذا العمل بين المبادئ المشتركة للرقمنة عبر جوانب مختلفة من النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، ويربط بين عمل اللجنة الحالي والمستقبلي المتعلق بالرقمنة ويضمن الاندماج مع عمل المنظمات الدولية الأخرى. وسيتمثل أحد المكونات الأساسية لهذا العمل في تحديد الإرشادات الرقمية الحالية التي قد يكون لها تطبيق وأهمية لرقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية سواء من قطاع الأغذية أو غيره.

وسيشكل تحديد و/أو وضع تعريفات للمساعدة في تحقيق الاتساق في تفسير وتنفيذ متطلبات رقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية أولوية ثانوية، حيث من المرجح أن العديد من هذه التعريفات موجود بالفعل.

وبمجرد استكمال المبادئ، سيتم إجراء مراجعة لإرشادات اللجنة الحالية لإزالة المعلومات المكررة والإشارة إلى المبادئ لتوفير هيكل شفاف يتطلب نصوص الدستور الغذائي.

(ج) العمل المضطلع به بالفعل من قبل منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو الذي اقترحت الهيئة (الهيئات) الحكومية الدولية ذات الصلة

لم يتم تطوير مبادئ محددة بشأن رقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، ولا توجد أي مبادئ قيد التطوير من قبل منظمات دولية أخرى. وهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة، حيث تعمل العديد من الهيئات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، على جمع البلدان لمناقشة مواضيع رقمنة سلامة الأغذية والتجارة وتطوير تقارير مسح القضايا ودراسات الحالة لزيادة الوعي بالتحديات والفرص التي يفرضها ذلك. وسيتم النظر في الرؤى والنتائج الرئيسية من أنشطة جمع المعلومات هذه عند تطوير المبادئ.

وهناك قدر كبير من العمل الذي اضطلعت به المنظمات الدولية في المجال الرقمي، أو أنه في طور التنفيذ، والذي قد يكون قابلاً للتطبيق ولكن ليس بالضرورة خاصاً برقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وسلامة الأغذية. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تستكشف استخدام الأدوات الرقمية لدعم القرارات لمنع تفشي الآفات النباتية. لدى كل من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان إرشادات بشأن تطبيق الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية والبيطرية. وعلاوة على ذلك، يتطلب العمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مراجعة واعتباراً شاملين لتحديد الروابط برقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وتم تضمين هذه المراجعة كجانب محدد من نطاق العمل الجديد.

(د) مدى قابلية موضوع العمل المقترح للتوحيد القياسي

إن التحول الرقمي مناسب للغاية للتوحيد القياسي. ويعتقد المؤيدون أنه من الممكن تطوير مبادئ لمعالجة القضايا التي تم تحديدها في اقتراح العمل الجديد هذا.

(هـ) النظر في حجم المشكلة أو القضية على المستوى العالمي

ولكي تستثمر البلدان في رقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، فإن وجود إرشادات واضحة ومنظمة داخل الدستور الغذائي تتصل وتتماشى مع الإرشادات الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالتجارة أمر بالغ الأهمية. ومن شأن هذا أن يبسط مسار التنمية بالنسبة للبلدان التي تمر بعملية رقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية أو التي تفكر في ذلك، ويشجع على تبني المزيد من الحلول الرقمية ويساعد في تجنب ظهور العوائق أمام التجارة الدولية نتيجة للفجوة الرقمية.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يمثل التحول الرقمي للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية قضية حالية في مجال تنظيم سلامة الغذاء وإنفاذه. ومن شأن وضع المبادئ أن يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 1 هيئة الدستور الغذائي: معالجة القضايا الحالية والناشئة والحرحة في الوقت المناسب.

وتتمتع الرقمنة بالقدرة على دعم الضوابط الوطنية والدولية مما يجعلها أكثر فعالية وتبسيطاً. كما يمكنها أيضاً تسهيل النمذجة التنبؤية والدقيقة للمخاطر بالإضافة إلى استهداف الموارد التي تحقق استخداماً أفضل للموارد الحالية أو المتناقصة. وتعد عمليات التدقيق/التفتيش عن بعد، والضوابط الآلية، وتحسين إمكانية التتبع، وما شابه ذلك أمثلة يمكن تحقيق الفوائد منها.

ويرتبط هذا العمل أيضاً بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد رقمنة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية الحكومات على تطوير وتصميم وتنفيذ سياسات ولوائح سلامة الأغذية بشكل أفضل، وزيادة الكفاءة والحد من المهدر. ومن خلال إنشاء مسار واضح للدول لتبني الحلول الرقمية وطرق التشغيل، يمكن أن يسهل ذلك استيعاباً أكبر وتضييق الفجوة الرقمية، وهو أمر مهم لمواصلة دعم نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي وعادل. كما أنه من المعترف به على نطاق واسع أن الرقمنة ستلعب دوراً في تحويل النظام الغذائي إلى نموذج أكثر استدامة.

6- معلومات حول العلاقة بين العمل المقترح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى وكذلك الأعمال الجارية الأخرى

تشير العديد من نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات إلى استخدام "الوسائل الإلكترونية" أو "إلكترونياً" دون مزيد من التفصيل حول ما يستلزمه ذلك. وهناك أيضاً العديد من النصوص التي تحتوي أيضاً على إرشادات حول جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير عنها من خلال عملية علمية بدلاً من منظور رقمي.

وفي نصوص الدستور الغذائي الأخرى، هناك القليل جداً من المحتوى المتعلق بالمجال الرقمي. وكما هو الحال مع اللجنة، تتضمن العديد من النصوص إرشادات حول جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير عنها من خلال عملية علمية، ولكن ليس من منظور رقمي.

ويمكن الاطلاع على ملخص التحليل الأولي للفجوة في الملحق 2 من الوثيقة CX/FICS 24/27/9 Add.2.

7- تحديد أي متطلبات لمشورة علمية متخصصة ومدى توفرها

غير متوقعة.

8- تحديد أي حاجة إلى مدخلات فنية للمواصفة من قبل هيئات خارجية للتمكن من التخطيط لذلك

غير متوقعة.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد، بما في ذلك تاريخ البدء، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5، والتاريخ

المقترح للاعتماد من قبل الهيئة؛ وعادة، لا ينبغي أن يتجاوز الإطار الزمني لتطوير المواصفة خمس سنوات

رهنًا بموافقة هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والأربعين في عام 2024، من المتوقع أن يتم الانتهاء من العمل في غضون أربع إلى خمس سنوات، وذلك اعتمادًا على الجدول الزمني المستقبلي لاجتماعات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات:

- الاتفاق على الاضطلاع بعمل جديد في الدورة السابعة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات: سبتمبر/أيلول 2024
- الموافقة على العمل الجديد من قبل الدورة السابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي: نوفمبر/تشرين الثاني 2024
- مسودة المبادئ المقترحة للنظر فيها عند الخطوة 3 في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات: أكتوبر/تشرين الأول 2026

- مسودة المبادئ المقترحة للنظر فيها عند الخطوة 5 في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات: 2028
- استكمالها للاعتماد عند الخطوة 8 في الدورة الثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات: 2029
- اعتمادها من قبل الدورة الثالثة والخمسين لهيئة الدستور الغذائي: 2030